اقتصاد ما بعد الأزمة

الاثنين ١٩ يناير ٢٠٠٩

رغم تداعيات الأزمة الاقتصادية التي يعيشها العالم بأسره شرقه وغربه، ومحاولات المختصين والحكومات لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وما يُقدِّمه المُحلِّلون من أسبابٍ وما يُسوِّقونه من توقعات، يستوقف كلُّ عاقلٍ تلك الحقيقة التي هي أصل المشكلة إنها "الربا" التي أتت على الحرام والحلال معًا، ونقف نحن المسلمون أمام هذه الحقيقة كأنها اكتشاف بالنسبة لنا، فهل كنا ننتظر انهيار القوى العظمى اقتصاديًّا حتى نعرف أن الربا حرام؟

لقد انهار أكبر اقتصاد في العالم وهو الاقتصاد الأمريكي، الذي بُنِيَت عليه قوتهم الاقتصادية والتجارية وسيطرتهم العالمية، انهار هذا النظام وانهارت معه كلُّ الأنظمة الاقتصادية العالمية؛ لأنها اعتمدت أن الاقتصاد علم لا دين له! رغم تخطيطهم واستراتيجياتهم إلَّا أن القانون الرباني {**يَمْحَقُ اللهُ الْرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ**}(١) فوق كل خططهم، فآية الله سبحانه وتعالى في النظام المبني على الربا والإقراض بربا مضاعف لِمَا يقرضونه للشركات والأفراد لم يكن له من نهايةٍ إلَّا أن يُمحَق ويُسحَق، انهار أمامنا بين طرفة عين وانتباهتها، فهل لنا أن نعتبر نحن المسلمون في كلِّ أقطار الأرض.

توجد في كلِّ الصحف عناوين وعناوين مؤسفة ومتشائمة مما هو آت، ودعوة إلى تكوين اقتصاد عالمي هجين، وبالمقابل نقرأ في صحفنا عن الفقر المدقع وحلول الشتاء وعودة الزمن إلى موجات الصقيع التي تقتل أبناءنا وبناتنا، هل هؤلاء

---

(١) سورة البقرة، الآية ٢٧٦

الأطفال يفهمون عن موجات الاقتصاد العالمي وهل يفرق معهم أي تطور اقتصادي إن لم يتوفر لهم حتى الغطاء الذي يسترهم من برد الشتاء؟

ماذا فعلنا بأنفسنا؟ هل نحن مسئولون عن اقتصادياتنا أم سنلقي بالاتهام على التبعية الاقتصادية العالمية، ونلقي بأنفسنا من جديدٍ في حلقةٍ مفرغةٍ وهوة ليس لها قاع نضيع فيها مرة أخرى، أم ننتظر أن يسوِّق لنا الغرب بضاعتنا بعد أن يتفهموها ويقتنعوا بها أنها حلاً لأزماتهم؟ ربما لا يفكرون في روحانياتها أو بُعدها الربَّاني، ولكنهم يُقرِّون الآن بأن النظام الاقتصادي الإسلامي - وليس البنوك الإسلامية - هو الحل لِمَا فيه العالم من كارثةٍ، قالت صحيفة كريستيان ساينس مونيتور إنه في وقت تفاقم الأزمة المالية العالمية يُنظَر حاليًا إلى البنوك الإسلامية على أنها قاعدة مصرفية آمنة، وتسعى حاليًا الحكومة البريطانية عبر تغيير القوانين ومنح الإعفاءات الضريبية إلى تحويل لندن إلى المركز الغربي الأول للبنوك الإسلامية، حيث تقوم البنوك التقليدية والمؤسسات المالية بإصدار منتجات متطابقة مع أحكام الشريعة، كما شرَّعت إحدى الجامعات الفرنسية في مدينة "ستراسبورج" بدايةً من كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩ في تدريس "الاقتصاد الإسلامي" وبحسب موقع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، فإن هذه الشهادة هي الأولى في تاريخ فرنسا في هذا الاختصاص منذ أن بدأت السُّلطات السياسية والاقتصادية الفرنسية الاهتمام بجلب الاستثمارات الإسلامية وخاصةً الخليجية إلى فرنسا، ويأتي إقرار هذه الشهادة الجامعية الأولى في تاريخ فرنسا في الوقت الذي أصدر مجلس الشيوخ الفرنسي (الغرفة الثانية من البرلمان) أخيرًا مذكرة من ٦٠ صفحة يبرز فيها أهمية اتساع دائرة التعامل في الاقتصاد الإسلامي في العالم، مُطالِبًا في الوقت ذاته بضرورة اتخاذ إجراءات عملية من أجل إيجاد تسهيلات لإقحام النظام المصرفي الإسلامي في النظام البنكي الفرنسي، كما نَمَتْ الخدمات المالية الإسلامية في العالم إلى أكثر من ثلاثة أضعاف في العقد الماضي من ١٥٠ مليار دولار في منتصف التسعينيات إلى خمسمائة مليار في ٢٠٠٦.

فهل آن لنا أن نستفيق ونُسمِّي الأشياء بأسمائها لا كما تتحايل بعض مصارفنا وتبيعنا بضاعة مغشوشة باسم المرابحة الإسلامية أو الصكوك الإسلامية إلى آخر هذه المُسمَّيات؟

أما آن لنا أن نسمع اقتصادينا أمثال الدكتور أحمد بن محمد علي رئيس البنك الإسلامي للتنمية الذي يؤكد دائمًا أن مفهوم الاقتصاد الإسلامي لا يقتصر على البنوك الإسلامية فحسب، بل أن هناك مؤسسات مالية أخرى تكمِّل عمل البنوك الإسلامية مثل مؤسسات الزكاة والوقف والتكافل، بالإضافة لمؤسسات التمويل المخصصة في قطاعات معينة مثل تمويل المنشآت الصغيرة، ورأس المال المخاطر، والمؤسسات الاستثمارية، وغيرها والتي تقوم بدورٍ حيويٍّ ومهمٍّ في الاقتصاد الإسلامي.

المـرأة والحُـرِّيـة

الاثنين ٢٦ يناير ٢٠٠٩

أرادَ اللهُ سبحانَه وتعالى لنا كمسلمين أن نكونَ أمةً وسطًا، هذه الوسطيةُ في جوهرِها تكليفٌ وأمانةٌ يصعبُ حملُها والحفاظُ عليها ، والنتيجةُ بقراءةٍ مُبسَّطةٍ لواقعِ حالِنا في سائرِ البلدانِ الإسلاميةِ أننا أضعنا هذه الوسطيةَ ولم يَعُدْ منها إلَّا ترديدًا لفظيًّا في خُطَبِ الجمعةِ أو على ألسنةِ بعضِ الدُّعاةِ في البرامجِ الدينيةِ، فَمِنَّا مَنْ مالَ أقصى اليمين أو من تجاذُبِهِ أقصى اليسار، وعندما يكونُ الحديثُ عن المرأةِ والحريةِ لا تسمعُ إلَّا أصواتًا متشنجةً تدعو إلى الغلظةِ ورفضِ كلَّ ما يمكنُ أن يُقرِنَ المرأةَ بالحريةِ، أو أنَّكَ تسمعُ مَنْ يتشدَّقون بالحريةِ الغربيةِ وما تتمتعُ به المرأةُ الغربيةُ من مساواةٍ وقوانينٍ، ناسينَ متناسينَ التقاريرَ المخيفةَ عن وضعِ المرأةِ في الغربِ.

لنأتِ إذنْ إلى كلمةٍ سواء، فالواضحُ للعيانِ أن المرأةَ تقبعُ تحتَ معاناةٍ ووطأةِ أعراف لم يُنزِل اللهُ بها منْ سلطانٍ ولم يُقرِّها ولاةُ الأمرِ – حفظهُم اللهُ – ولكنْ هناك فئةٌ ممَّن عطَّلوا بعضَ النصوصِ القطعيةِ الدلالة في شأنِ حقوق المرأةِ وأحلَّوا محلَّها اجتهاداتُهم التي ألزموا بها المجتمعَ، ونصَّبُوا أنفسَهم حاجزًا بين الإسلامِ وأهلِه، ووضعوها في إطار: «ما أُرِيْكم إلَّا ما أرى» لكنّ تلك الفتاوى واستخدامَ هذا البعض لبابِ تشريعٍ جديدٍ هو بابُ «سَدِّ الذرائعِ» الذي جعلوه مقصلَةً لحقوقِ المرأةِ هو ما جعلَ الحديثَ الدائمَ عن المرأةِ أنها امرأةٌ مُنْتَهَكَةٌ وبلا حريةٍ، فمِنْ حقِّ المرأةِ أنْ تستمتِعَ بحياتِها ضمنَ ما أحلَّه اللهُ لها وحقوقًا أقرَّتها الشريعةُ لها، وأن تكونَ هناكَ ضوابطٌ وقِيَمٌ للحريةِ وذاكَ منْ خِلالِ مبادئِنا وقِيَمِنا الإسلاميةِ، فأحبُّ النساء إلى الرسولِ صلى الله عليه وسلم كانتْ فاطمة الزهراء

رضي اللهُ عنها، وكانتْ ذريتُه من البنات، فكان يُعزهنَّ ويُوصي بهنَّ: "رفقًا بالقوارير" والرفقُ هنا لأنهنَّ «ضعيفات» ضعيفات بماذا، بالإيمانِ؟! لا وربي، ضعيفات بالبدنِ .. نعمْ، أضعفُ من الرجالِ بقوةِ الجسدِ . . نعم، ولكنَّه فسَّر صلى الله عليه وسلم ضعفَ النساءِ بأنَّ في قلوبِهِنَّ رقةً ورحمةً، فالضعفُ هنا ليسَ انتقاصًا منْ شأنِهِنَّ أو استصغارًا لهنَّ، وعندما نطالبُ بالحريات نطالبُ بالحريةِ التي أعطاها اللهُ جلَّ وعلا للمرأةِ، وبالرُّخَصِ التي سنَّها الرسولُ صلى الله عليه وسلم وما أكثَرَها!

الحريةُ الشخصيةُ ليستْ في قيادةِ السيارةِ أو السفرِ بدونِ مِحرمٍ، أو مخالطة الرجال ونزولِ المقاهي ولبسِ الجينز، فهذه ليستْ الحريةَ الشخصيةَ، ولا تُقَيِّدُ بذلك، نعمْ منْ حقوقِ المرأةِ والإنسانِ بصفةٍ عامةٍ السفر، وأدعو اللهَ أن يظْفَرَ المعنيون بسنِّ الأنظمةِ بالنظرِ في إصلاحِ النُّظُمِ واللوائحِ التشريعيةِ بما حفظهُ اللهُ سبحانَه لنا منْ حقوقٍ وبما سنَّه رسولُه الكريمُ صلى الله عليه وسلم، فلنا في أمهاتِ المؤمنين أسوةً حسنةً، فإنْ كنَّ يركبْنَ الجِمالَ والخيلَ ويرفعنَ السيفَ ويطبِّبْنَ المرضى ويُخزِّنَّ الطعامَ وينصحنَ الأمةَ ويُقِمْنَ مجالسَ العلمِ والذِّكرِ للرجالِ والنساء ويُتاجِرْنَ ويحارِبْنَ مثلَ كثيرٍ من أمهاتِ المؤمنين والصحابياتِ فلماذا نحجُبُ هذا كلَّه عنْ نسائنا وهذا الحجْبُ هو ما يسبِّبُ انشغالَهُنَّ بأنفسِهِنَّ ويصرفْنَ الوقتَ والجهدَ والمالَ في تغييرِ خلقة الله للسطحيةِ والماديةِ ورغدِ الحياةِ، والآن وقد توفَّرَ لنا المالُ والتكنولوجيا أصبحَ لدينا تشابكٌ بالمعلوماتِ واختلطتْ الأمورُ على المرأةِ - كما الرجلِ - لأننا حجبْنَا عنهُنَّ ومنعنهُنَّ منْ أخذِ المكانةِ اللائقةِ بهِنَّ والقيامِ بدورهِنَّ في المجتمعِ، وهو ما كفلَهُ لهُنَّ الإسلامُ منْ دورٍ في تنميةِ المجتمعِ فكُنَّ في صدرِ الإسلامِ يشتغلنَ بالنصحِ والعملِ وإعدادِ الأجيالِ والعملِ في كلِّ مناحي الحياةِ، والتاريخُ مليءٌ بقَصَصِهِنَّ، فلنرْجِعْ جميعاً رجالاً ونساء إلى سيرةِ السلفِ الصالحِ منْ نساء المؤمنين وأمهاتِهِنَّ؛ لأنهُنَّ كُنَّ يعايشْنَ الرسولَ صلى الله عليه وسلم فاكتسبْنَ منهُ ما أُوحِيَ إليه.

حساسية وزارة الصحة

الاثنين ٢ فبراير ٢٠٠٩

أعلم جيدًا أن معالي الوزراء لديهم حساسية شديدة من أيِّ نقدٍ وأيِّ كلمةٍ من مواطن يرزح تحت وطأة المعاناة في أيِّ وزارةٍ من الوزارات، وأيِّ نقدٍ حتى لو كان لمبنى الوزارة يُعدُّ بمثابة نقدٍ شخصيٍّ لمعالي الوزير، وللأسف أن لدينا نحن المواطنين ثلاث وزارات ترتفع لديها الحساسية طوال العام فهي ليست حساسية موسمية أو حتى لصنفٍ معينٍ، فالتجارة والعمل والصحة تُمثِّل مثلث الرعب وربما مثلث برمودا، فما من مواطنٍ إلَّا وله عند الله شكوى من إحدى هذه الوزارات.

واسمحوا لي أن أبدأ بالوزارة الأكثر حساسية ورفاهية وهي وزارة الصحة، واسمحوا لي أيضًا أن أتقدَّم باعتذارٍ مُسبَقٍ لمعالي وزير الصحة لحديثي حول وزارة معاليه، وأرجو أن يتسع صدره لهذا النقد الذي ربما سمع بعضًا منه قبلاً ومن مواطنين غيري، وأعلم جيدًا يا معالي الوزير أن مقالي هذا لن يُغضِب معاليك لا لشيءٍ إلَّا لأن هدفنا واحد وهو مصلحة المواطن.

فمنذ أن أصدرتَ معاليك قبل أكثر من ستة أشهر تنظيمًا جديدًا لمعالجة الحالات المرضية الحرجة بالقطاع الخاص واعتقدتُ كغيري من المواطنين أن وزارة الصحة التفتت أخيرًا إلى مطالبتنا المستمرة بضرورة تحميل المستشفيات والمستوصفات الخاصة مسئوليتها تجاه الحالات المرضية الإسعافية وضحايا الحوادث، وعدم تركهم يموتون على أبواب المستشفيات والمستوصفات الخاصة التي تمتنع عن استقبالهم وتمنع دخولهم، والذي كان إنفاذًا للمرسوم المَلَكِي رقم م/٤٠ الصادر في ١٤٢٣/١١/٣٠هـ والذي ينصُّ في المادة السادسة عشرة على

أن تلتزم المؤسسات الصحية الخاصة بتقديم العلاج الإسعافي لجميع الحالات الطارئة الخطرة الواردة إليها، وذلك دون مطالبة مالية قبل تقديم العلاج، وفقًا لِمَا تحدده اللائحة التنفيذية (انتهى)... وهو أمر مطلوب من وزارة الصحة لإزالة اللبس الحادث بعد التصريح المذكور، ولكن النتيجة أن انضم هذا التصريح إلى غيره من التصريحات التي لا تُلزِم المستشفيات التابعة للوزارة بنصٍّ ولائحةٍ مُلزِمةٍ، ولا يخفى على معاليك حالات الأخطاء الطبية المتزايدة والتي تحقِّق فيها لجنةٌ من الوزارة عادةً ما تلتمس العذر للطبيب المخطئ أو تكتفي بترحيل الطبيب المقيم المتسبِّب في الخطأ، ناهيك عن حالات النظافة المُذرِيَة داخل المستشفيات والتي لا تليق بمُسمَّى "مشفى".

فوزارة الصحة تمتلك الإمكانيات المادية الضخمة، إلَّا أنه لا أثر واضح لها فأين تذهب مُخصَّصات الوزارة التي تُقدَّر بما يزيد عن ٢٥ مليار ريال، فالتلاعب بصحة المواطن والارتفاع المتزايد في الخدمات الصحية بالمستشفيات الخاصة لا تجعلنا نرى قبسًا من نور الوزارة ورعايتها التي توليها للمواطنين، وتشهد بذلك قوائم الانتظار بأي مستشفى حكومي، ربما يحتاج أحد الورثة يومًا لهذا الرقم للمتابعة! ومن أسعار الأدوية وقوائم الانتظار وعدم تلقِّي الرعاية المطلوبة أو المعاملة الإنسانية اللائقة التي تميِّز الطبَّ كمهنةٍ - إلَّا مَن رحم ربي - أو كان من حاملي كروت التوصية.!

نأتي لمشكلةٍ لا تقل أهميةً عن الرعاية الصحية وحال المستشفيات، ففي الوقت الذي كان ينتظر فيه مئات الخريجين من المعاهد الصحية الحكومية والخاصة خطابات التعيين، بعد أن أدَّى عددٌ كبيرٌ منهم اختبار الهيئة الصحية للتخصصات الطبية وغيرها من الاختبارات وأصبحوا جاهزين للعمل، يتفاجأون أن وزارة الصحة تتعاقد مع عشرة آلاف ممرض فلبيني للعمل في القطاعات الصحية الحكومية فمَن المسئول يا معالي الوزير عن إفساح المجال لمزيدٍ من الوافدين في

القطاع الصحي وإبعاد أبناء البلد عن فرصة عمل حقيقية رغم إعلان الوزارة عن احتياجها لزيادة عدد الممرضين حتى العام ١٤٤٠هـ.

فمتى يلمس المواطن خيرات هذه البلد وتوجيهات أولي الأمر فيها حقيقة مُعَاشة، لا معاناة تقهره يوميًّا فلا تصبح له دعوة إلَّا الستر والصحة؟... مجرد سؤال أعتقد أنه مشروع وأريتُ كغيري لمعاليك الإجابة عليه فيما يختص بوزارة الصحة.

شكـرًا.. وزارة الداخلية

الاثنين ٩ فبراير ٢٠٠٩

شكرًا لوزارة الداخلية بكافة منسوبيها التي تسهر منذ تأسيس المملكة على راحة وأمن المواطن، فقد تَمَّ بفضل الله؛ ثم بقيادة معالي وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز، وجهود نائبه صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبد العزيز، وحرص نائبه للشئون الأمنية الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز، ورجال الأمن في شتَّى المناصب، تَمَّت السيطرة على معظم المُخطَّطات الإرهابية التي كادت -لولا رعاية الله- أن تعصف بأمن المملكة، فهذا زمنُ يتطلب عقلاً سليمًا ويدًّا من حديدٍ تضرب كلَّ مَن تسوِّل له نفسه بتخريب هذا البلد الآمن؛ لذا وجب علينا أن نشكر أولاً الساهرين على راحتنا وأمننا، وأن نساعد وزارة الداخلية بكلِّ ما استطعنا كمواطنين ومقيمين لإحلال الأمن في هذا البلد المِعطاء شاكرين الله عز وجل وكلَّ مَن ساهم في الإعلان عن قوائم الفئة الضالّة.

نظرتُ مطوَّلاً إلى صورهم التي تطالعنا بها الصحف أتفرَّسُ في وجوههم وأعينهم، ولاحظتُ أن معظم المطلوبين يتشاركون في النظرة الحادة والتعابير الغاضبة والمظهر المخيف إلَّا من بعضهم الذين يحملون سمات طفولية في وجوههم وأمراض في عقولهم ليبادرني السؤال مَنَ هم؟ وحصيلة أي فكر هؤلاء؟ ومَن هي القوى التي استطاعت أن تلعب بعقول هذه الشخصيات بمختلف أعمارها؟ فلم أتوصَّل إلى أيِّ عاملٍ مشتركٍ بين هؤلاء جميعًا، فهم من ثقافات مختلفة وبيئات متضاربة ولكن العامل المشترك الوحيد الذي وجدته هو أنهم تعرضوا لتفكيرٍ واحدٍ فلم يفهموا دينهم الواحد السلام، فالقاسم المشترك بينهم أنهم أساءوا فهم وقراءة كتاب الله، أساءوا تفسير الجهاد وتَدبُّر آيات الجهاد؛ كما أساء

بن لادن والظواهري تفسيرها رغم تعليمهم وشهاداتهم العُليا، فلم يشفع لهم العلم في إساءة الفهم وأن يستطيعوا أن يفهموا رسالة رسول المحبة والأمان والرحمة محمد بن عبد الله ﷺ، فالتبست عليهم المفاهيم الخاطئة ولم يميِّزوا بين الإرهابي والمتديِّن، فهل الإرهابي متدين؟ وهل المتدين إرهابي؟

وبالرغم من الأعداد التي تُطالعنا بها الصحف عن هذه الفئة إلَّا أنهم قليل فلا يغرَّنكم عشرات أو مئات أو حتى ألف من بين ٣٠ مليون نسمة والمسألة نسبية، فهم لا يتجاوزون ١% من الشعب السعودي المُسالِم الأَبِيِّ عبر القرون الذي تشهد له أرضه بأنه مهد الرسالة، ألم نرى مثلهم كثيرًا عبر التاريخ، في كلِّ عصرٍ يوجد شرذمةٌ من الرجال الذين يحبون أن يظهروا على خلاف قبائلهم وحكوماتهم ورؤسائهم لا لأجل السلام أو الدِّين ولا لأجل المواطنة؛ بل لأجل مصالح شخصية تنبع من أمراضٍ نفسيةٍ نتيجة ضغوط لا يعلمها إلَّا الله. ففي شجرة النبوة ظهر لنا مَن حارب النبي ﷺ في دينه ورسالته مثل أبي جهل وأبي لهب وغيرهما، حاربوا الرسول باسم دين آبائهم، ونحن يحاربنا الإرهابيون باسم فكرٍ ضالٍ ليس من الإسلام في شيءٍ، فلا اختلاف عبر الأزمنة عن نوعية هؤلاء الرجال، فلنصحو ونتعامل مع الموضوع بحسب حجمه الحقيقي ولا نعطيه أكثر من حقه لأني كما قلتُ يوجد مثلهم عبر الأزمنة ومصيرهم جميعًا إلى الزوال.

والمفروض أن نعطِّي الحقَّ كلَّ الحق والشكر والامتنان لخادم الحرمين وحكومته الحريصة دائمًا على أمن الوطن والمواطن بكلِّ ما تعبِّر هذه الكلمة من معانٍ ساميةٍ ونشكر الله على هذا الدِّين وهذا المسار وهذا الوطن، ونطلب من الله والمواطنين الحريصين على أمن الوطن أن يتعاونوا مع ولاة أمرهم للتصدي لكلِّ قوى خارجية تحاول أن تزعزع أمن الوطن لمصالحها الشخصية ومطامعها الإقليمية التي تنظر إلى هذا البلد كَسَلَّةِ غذاء عالمي، وإلى الثروات التي أعطانا إياها ربُّ العزة والجلال وأن نحافظ على هذه النِّعَم ونشكر الله سبحانه وتعالى على تسخير رجال الأمن للسهر على حماية الدولة والمواطن بهذا الوجه.

كلمة وفاء لله ثم التاريخ

الاثنين ١٦ فبراير ٢٠٠٩

يشهد التاريخ بأن له رجال أوفياء صدقوا ما عاهدوا الله عليه، وليس بمُستَغرَبٍ على مولاي خادم الحرمين الشريفين الذي فَضَّله الله سبحانه بنعمة الحكمة وأتاه من العدل ما لم يُؤتِ غيره، وهو الراعي لحقوق الآخرين خارج مملكتنا الحبيبة بين أشقاء وفُرقاء، أن يولِّي رعايةً كريمةً من لدنه لإعادة صياغة تاريخ مملكتنا الحبيبة معطيًا لكلِّ حاكمٍ حقه في هذا التاريخ... أذكر هذه اللفتة الكريمة للأب الحنون أبو متعب بمناسبة افتتاح أول معرض لتاريخ الملك سعود - رحمه الله - خارج المملكة بمبادرةٍ كريمةٍ من جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين الشقيقة، ولا يسعني في هذا المقام إلَّا رفع أسمى آيات الشكر والتقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ولجلالة ملك مملكة البحرين الشقيقة لكلِّ ما قَدَّماه من دعم لتحقيق هذه الخطوة، خطوة الوفاء لأول ملك للسعودية بعد المؤسس الملك عبد العزيز رحمه الله.

ومنذ تولِّي خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - حفظه الله - حرص أن يحقِّق حلمَ أنجال الملك سعود - رحمه الله - بافتتاح معرض يضم تاريخ الملك سعود لإعادة صياغة التاريخ الحديث، فقد بدأت خيوط هذا المشروع في عهد الملك فهد - رحمه الله - بإشراف صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن فهد بالتعاون مع صاحبة السمو الملكي الأميرة فهدة بنت سعود بن عبد العزيز رئيسة الجمعية الفيصلية النسوية بنسج مشروع تجميع وتوثيق تاريخ اليد اليمنى للمؤسس - رحمه الله - بإشراف مؤرخ تاريخ الملك سعود الأمير الدكتور سلمان بن سعود بن عبد العزيز الذي أعطى كلَّ وقته وجهده لإنجاح هذا المشروع

وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سعود بن عبد العزيز أمير الباحة الذي لم يدخر جهدًا لمتابعة المشروع، وكل أبناء وبنات الملك سعود - رحمه الله - الذين شكَّلوا فريقًا متناسقًا ويدًا واحدةً للتنسيق وترتيب المشروع والعمل على إنجاحه بإشراف دارة الملك عبد العزيز بالرياض التي يرأسها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير الرياض، والذي سهَّل كلَّ العقبات لتنظيم أول معرض لتاريخ أخيه الراحل الملك سعود قبل عامين، إيذانًا لانطلاق هذا المشروع من الرياض إلى جدة ثم الشرقية تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - وولي عهده الأمين الأمير سلطان بن عبد العزيز.

فقد حارب الملك سعود تحت راية أبيه المؤسس كأكبر أولاده وساعده الأيمن مع إخوانه في بدايات القرن العشرين ميلادية لتوحيد شبه الجزيرة العربية تحت راية التوحيد، وللأسف لم تُوثَّق أو تُؤرَّخ أعماله إلى أن تولَّى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله - حفظه الله - سدنة الحُكم وأعطى إشارة البدء لإعادة كتابة تاريخ المملكة الحديث ليعطي لكلِّ ذي حقٍّ حقَّه ويوفَّى كلُّ ملك من إخوانه حقه في تاريخ المملكة.

وأتوجَّه عبر هذه الزاوية الصغيرة بالأصالة عن نفسي ونيابةً عن أولاد وبنات الملك سعود بكلمة شكر لصاحبة السمو الملكي الأميرة فهدة بنت سعود التي كرَّست كلَّ وقتها وجهدها لهذا المشروع لتُظهِره بالشكل الذي رأيناه في كلِّ المعارض، وكلمة شكر لكلِّ أولاد وبنات وأحفاد وحفيدات سعود بن عبد العزيز "أبو خيرين" - رحمه الله - ومَن ساعدهم من مؤرخين وإعلاميين ومواطنين الذين كانوا الجنود المجهولين وراء كلِّ معرضٍ داخل وخارج المملكة وجاهدوا بالمال والوقت لإنجاح هذا الإنجاز المهم لتاريخ الوطن العزيز، والذي أتمنى أن تتولى وزارة الإعلام المعرض ليتنقَّل بين مختلف الدول ليشهد العالم الجوانب التي لم تعرف عن تاريخ السعودية.

كلمة وفاء لله وللتاريخ لقائد مسيرتنا الأب الحنون والقائد الحكيم خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين سلطان الخير الأمير سلطان بن عبد العزيز رعاهما الله، وكلِّ مَنْ شارك في نجاح هذا المشروع من أميرٍ ومواطنٍ.

المرأة والقضاء

الاثنين ٢٣ فبراير ٢٠٠٩

أعلم أن عنوان هذا المقال يحمل قدرًا لا بأس به من الأسلاك الشائكة والمواقف المُفخَّخة، ولكن مع رياح التغيير المحمود التي هَبَّت قبل أيامٍ على مملكتنا الحبيبة تُزِيل هذا الحذر وتُبطِل التفخيخ وتجعل من المحظورات أمرًا يمكن الحديث عنه بكلِّ أريحيةٍ، فها هي الرؤية الحكيمة لمولاي خادم الحرمين - حفظه الله - تتجلَّى في التغييرات التي كانت تؤرِّق المواطن ومازلنا نتوقَّع المزيد تدريجيًّا، والمرأة والقضاء كانتا مفردتين لطلسمٍ قد يذهب بصاحبه إلى مجاهل التكفير! ولكن هي كلمة حق نتوقع أن تضعها الجهات المعنية على أجندتها حتى نرى ملامح التغيير مُثمرة على أرض الواقع، فخادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - لا يدخر جهدًا في العمل على راحة المواطنين، مستمعٌ جيدٌ كأبٍّ حنونٍ لكلِّ ما يختص بشئون وشجون بناته.

وقد صدرتْ عدة قرارات بحقِّ المرأة لا تحصى بالنسبة للعدالة وإعطاء كلَّ ذي حقٍّ حقَّه، ولكن هنا نتوقف لحظة لننظر إلى الأمور بعينٍ جادةٍ، وبعين الحقيقة المُجَّردة من كلِّ تمييزٍ ضد المرأة، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو أين تذهب القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء؟ وكيف يجري تنفيذها، هل حقًّا ترى النور؟ كم من قرارات وقرارات صدرت عن مجلس الوزراء لم يتم تنفيذها؟ ولماذا؟ هل الخلل في الآليات أم المتابعة؟ توجد حلقةٌ مفقودةٌ بين مجلس الوزراء وبين الوزارات، أين القضاء والوزارات الأخرى التي تُصدِر قرارات عدلية وعمالية وتجارية، إلى أين تذهب هذه القرارات؟

ونعود إلى القرارات الصادرة بحقِّ المرأة وكيفية تنفيذها، ومجرد اقتراح أتقدَّم به ولستُ بمختصةٍ ولكن من واقع كوني مواطنة سعودية وامرأة لها ما لكلِّ امرأة من معاناةٍ، أن تكون هناك لجنة أو مجلس يختص بكتابة ما يصدر من تعاميم وقرارات وفق معايير واضحة مُحدَّدة لتتبعها كلُّ المحاكم في كلِّ أنحاء المملكة ومَن هو قائم على تنفيذها، فعندما يأتي قاضي من أيِّ منطقةٍ في المملكة إلى مدينة جدة مثلاً فكيف له أن يحكم بالقضايا التي لم يسبق أن عالجها في منصبه السابق بدون خبرةٍ وبدون درايةٍ وبدون لائحةٍ يرجع إليه كتابيًّا ليحكم بالحقِّ وبالعدل بين الناس.. سمعنا كثيرًا من قضايا المرأة عندما تصل إلى بعض القضاة فيحكموا بما ليس من مصلحة المرأة و٨٠% لمصلحة الرجل؛ حتى وإن كان على باطلٍ، والأمثلة كثيرة تعجُّ بها الصحف يوميًّا، ألا لأنها امرأة لا نعطيها حقها في العدل والحُكم؟ هل هذا ما أمرنا به رسولنا ﷺ؟ والله سبحانه وتعالى يساوي بين المؤمن والمؤمنة في الأحكام والعقوبات والثواب فلماذا نفرِّق بين المرأة والرجل في الحُكم؟ لابد أن نبحث عن الأصول والجذور لهذه المشكلة الكبيرة، جعلناكم أمةً وَسَطًا تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر، أين الوسطية في هذه الأحكام والأعراف والتصرفات الذكورية، لست ضد الرجل وأحقية الرجل بالقوامة ولكن القوامة هي لمَن له دين وعقل ورجاحة، أمَّا مَن ليس له دين ولكن له ظلم واستعباد ومفهوم خاطئ لأحكام الدين فليس له قوامة في الدين ولا السُّنَّة.

وحتى لا تتنقل القضايا بين منطقةٍ وأخرى ظنًّا من الظالم أنه سيفلت بظلمه؛ لأنه ابن هذه القبيلة والقاضي سيحكم له كما نسمع ونقرأ من مشاكل، فهل لو كانت هناك قوانين مبنية على أحكام الله وسُنَّة نبيه ﷺ مكتوبة وموضَّحَة البنود والعقوبات وبالأحكام المنصوصة لتوزَّع على جميع قُضاة المملكة لكي تُدرَّس ويُحكَم بها في القضايا التي هي في حقِّ المرأة من ضربٍ وإذلالٍ وامتهانٍ وكلِّ ما يتعلق بالحالة الاجتماعية للمرأة حتى لا يدخل زبد البحر بالنهر الصافي وحتى لا يتعدى إنسانٌ على حقوق الآخر، فنحن أجدر من أيِّ مجتمعٍ على وجه الأرض أن

نحكم بالعدل وأن نبني مراجع للقوانين إسلامية مُستَقاة من القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية المُطهَّرة مكتوبة.

فهل لنا أن نتوقع متابعة قرارات مجلس الوزراء لحين إبصارها النور بالشكل الذي أُصدِرَت به؛ لأن الخلل ليس من ولاة الأمور إنما من القنوات التنفيذية التي يجب أن تواكب الإصلاحات وتحققها.

نساؤنا والاقتصاد العالمي

الاثنين ٢ مارس ٢٠٠٩

لا تتضح أيُّ بصمةٍ لأيِّ امرأةٍ في العالم على الأزمة الاقتصادية؛ لأنها ببساطة ليست مُشرِّعة ولا مُساهِمة في وضع القوانين الاقتصادية في أيِّ دولةٍ، فالتخطيط المالي والاقتصادي عادةً ما يكون لصفوةٍ من الرجال، والأمر في مجملة يعطي المرأة صكَّ براءة من المشاركة في الأزمة الطاحنة...

ولكن هل المرأة بالفعل بريئة الذمة من هذه الأزمة؟.. قد تكون غير مشاركةٍ في صُنعها على المستوى الأعلى من اقتصاديات الدول، ولكن بلا شك أنها غير مُبرَّئة في المستويات الأضيق والأدنى من الأزمة وأعني بها إدارة الأزمة، وعندما ننظر إلى الاستهلاك في العالم ومعدلاته المرتفعة نجد أن المرأة هي المُستهلِك الأول وبيدها مصاريف البيت والأولاد، إمَّا أن تكون مُسرِفة وإما أن تكون مُقتصِدة لذلك أرى أن المرأة هي أول المفاتيح التي يمكن أن نُصلِح بها مجتمعنا الاستهلاكي، فنحن مجتمع مُستهلِك وليس مجتمع مُصنِّع أو مُصدِّر، لابد أن نُسمِّي الأشياء بأسمائها، ونواجه أنفسنا بحقيقة ما نحن فيه، والمرأة في مجتمعنا كأيِّ مجتمعٍ نرى منهن المُقتصِدة ومنهن المُسرِفة؛ ولكن غالبيتهن مسرفات، من الطبقة الفقيرة إلى المخملية، الطبقة الفقيرة للأسف تريد الخادمة والسيارة وكلَّ ما تراه من حولها من بذخٍ وترفٍ حياتيٍّ، أما الطبقة المتوسطة فهي في طريقها إلى الزوال؛ لأنها تصرف أكثر ممَّا لديها على الجوالات والأجهزة وتريد أن تغيِّر ثيابها والذهاب إلى المطاعم الراقية والولائم التي يضيع فيها ما هو طيب في سَلَّات القمامة وتجري وراء الصرعات، أما امرأة الطبقة المخملية أو الثرية فحدِّث ولا حرج فهي تسير خلف كلِّ المُستجدَّات فهي مُستهلِكة لكلِّ أنواع النِّعَم بشكلٍ يفوق

احتياجاتها للتغيير وعندما نسافر إلى الخارج لا نكون كسائر شعوب العالم ولكن نبحث عن مظاهر أكثر بذخًا في الخارج من فنادق وسيارات وأسواق ونضخُّ في هذه الأسواق مئات الآلاف من اليورو أو الدولار وكأن شغلها الشاغل هو الشراء.

وعندما ننظر إلى المرأة الأجنبية بمختلف طبقاتها تنفق القليل وتستمع بالأجازات بشكلٍ يختلف كليًّا عمَّا نفعله، فالأجنبية حريصة على زيارة المتاحف والأماكن الأثرية والاستمتاع بطبيعة البلد والتعرُّف على معالمها وحضارتها وعاداتها وثقافتها وتستفيد منها وتفيد أولادها وتعود بمعلومات يمكن أن تنفع بها غيرها، أما المرأة العربية عامةً والسعودية خاصةً لا تراها إلَّا في الأسواق والمقاهي وترى الأصناف المُصنَّفة من المشتريات بجوار الطاولات والخدم.

هل هذا اقتصاد وهل هذا ما أمرنا به الله ورسوله باتباعه، وأمير المؤمنين عمر رضي الله عنه عندما رأى ابنته تتزين بالذهب أخذه وتصدَّق به على الفقراء؟ أين نحن من هذه الأخلاق العظيمة؟

قد يقول البعض: هل تريدين أن نرجع كلَّ هذه السنين؟!

نريد أن نرجع إلى الأخلاق قبل أن يأتي حينٌ من الزمان نُكرَه على الشُّحِّ والفقر والجوع، ونُجبَر على التحلِّي بهذه الأخلاق غصبًا، ولماذا لا نبدأ بسياسةٍ جديدةٍ في حياتنا وتربية أولادنا على الرضا وعدم الإسراف؟ لماذا لا نبدأ نحن معشر النساء بهذه الخصلة الجميلة العالية مكانتها عند الله سبحانه وتعالى والعالية في المجتمع نربِّي بها جيلاً جديدًا يحرص أن ينفق الأموال في مجالات الخير منذ نعومة أظافره وألَّا نُبذِّر وألَّا نستعرض وألَّا نكون مختالين فخورين في هذه الدنيا.

وأحيِّي كلَّ امرأةٍ بدأت بهذه الخطوة، وأشجع على استحضار السنة النبوية بأن يعطين شيئًا من وقتهن لقراءة السُّنَّة النبوية ومن ثَمَّ اتباعها وأن نترك ما فُرِضَ علينا من عادات الجاهلية من بذخٍ وإسرافٍ.

كارت أصفر

الاثنين ٩ مارس ٢٠٠٩

مع تباشير التغيير الجذري في الوزارات الحيوية في المملكة، تمنيتُ ألَّا تنتهي هذه البُشرى عند حدود التصريحات الإعلامية والحوارات الصحفية مع المسئولين الجُدد، ويَنفضُّ العُرس في أسبوعٍ من تاريخه وينصرف كلٌّ إلى شأنه، فهذه الخطوة سبقتها إشارات بفتح ملفات فسادٍ وبأخبارٍ جديدةٍ على أذن أيِّ مواطنٍ شريفٍ في هذا البلد، وتوجُّهٍ جديدٍ لم يعتده المواطن السعودي وهو الشفافية والأحكام العادلة والضرب بيدٍ من حديدٍ لكلِّ مَن تُسوِّل له نفسه باستغلال نفوذ منصبه. وعندما قرأنا عن فتح ملفات فساد في عددٍ من المواقع، والله أعلم ماذا بعد ذلك لأنها كالسبحة التي تَكرُّ لها الحبات التالية، هذه التجربة الناجحة لاختبار الشفافية؛ لأنها تمحو الباطل وتؤيد الحق وتستحق المؤازرة من كلِّ مواطنٍ غيورٍ على وطنه بأن يضع يدًا بيدٍ لدفع عجلة الإصلاح.

فعندما نرى مُدراء ومسئولين يُحاسَبُون وتُفتَح ملفات الفساد لديهم بما ظلموا العباد فهذه مثل الكارت الأصفر للاعب الكرة في مضمار المباراة، ولكل مَن تسوِّل له نفسه باستمرار الفساد الإداري واستغلال أموال الحكومة والمواطنين مهما كان المنصب ومهما كان المُسمَّى، فأرجو من الله أن تكون هذه بدايةً طيبةً لكلِّ مسئولٍ نزيهٍ يريد أن يعاون الحكومة على كشف الملفات وكشف الفساد في كلِّ مواقع ومَوَاطِن الفساد.

توجد لدينا ملفات كثيرة عالقة غير مُفسَّرة بنظر المُواطِن مثل بحيرة جدة ومجاري جدة وحمى الضنك والمشاريع التي تُصرَف لها أموال طائلة لو كانت صُرِفَت في

أيِّ بلدٍ لنال أهلها الخير كلَّه، هناك الكثير من المشاريع الحكومية التي تعطيها الحكومة لذوي المناصب ولا نعلم أين تذهب هذه الأموال.

أما الآن بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله ستُفتَح الملفات ويُوضَع حدٌّ للفساد ولكلِّ مَن تُسوِّل له نفسه باستغلال المواطن واستغلال أموال الحكومة لمصالحهم الخاصة سيلقون الجزاء والعقوبة، فحماية المجتمع السعودي وتحصينه ضد الفساد هو الضمان الحقيقي لقرار مجلس الوزراء القاضي بإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد وفق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة هذا الداء بشتَّى صوره ومظاهره، القرار الذي لا يستثني أيَّ مسئولٍ أيًّا كان موقعه، هو إعلان حرب رسمية ضد الفساد، سيكون المستفيد الأكبر منه المواطن البسيط، كونه المتضرِّر الأول في حال انتشر هذا المرض الذي تسبَّب في دمار بعض المجتمعات.

فخسائر الفساد بحسب تقديرات المختصين تعادل الأموال السعودية المهاجرة التي تُقدَّر بنحو ٣ تريليونات ريال خصوصًا وأن للفساد الإداري صورًا عديدةً لا يمكن حصرها في قالبٍ واحدٍ، إلا أن أبرزها الواسطة، والرشاوى، وسرقة المال العام من الميزانية بطريقةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ.

فإذا أردنا أن نغيِّر من واقع الفساد فإننا مع مطاردة المُفسدين، وأن نتجه للحلِّ الأهم، وهو منهج غرس الأمانة في كلِّ بيتٍ ليصبح منهاجًا قويمًا ننشأ عليه منذ الطفولة، وأن يُمارَس ويُفعَّل بوضع قوانين رادعة داخل كلِّ وزارةٍ وقطاعٍ ومدرسةٍ تحت مُسمَّى أخلاقيات العمل، فننشئ جيلاً تكون الأمانة عنده واقعًا ملموسًا لأساس التعامل في الحياة؛ لأن أيَّ شخصٍ في أيِّ قطاعٍ، حكوميًّا كان أو خاصًّا مؤتمن، وينبغي أن نضع منهجية لشرح جوانب الأمانة في كلِّ وظيفةٍ؛ فكلامه الصادق مع الآخرين أمانة، ووقت عمله أمانة، وصلاحياته أمانة، وموظفوه أمانة، وسُمعة المكان الذي ينتمي إليه أمانة، وحقوق الناس أمانة، والمال الذي يتقاضاه آخر كلِّ شهرٍ نتيجة قيامه برعاية الأمانة.

أمَّا إذا كان يخون نفسه أولاً ووطنه والناس ثانيًا بتضييعه الأمانة المُلقَاة على عاتقه، فإنه ينبغي أن يُحاسَب حسابًا مُوجِعًا على الملأ ليكون عقابًا له على ما اقترف وعبرةً لكلِّ مَن تسوِّل له نفسه خيانة الأمانة التي هي من سمات الرسول المصطفى "الصادق الأمين" ﷺ.

التجارة وعدم التجارة

الاثنين ١٦ مارس ٢٠٠٩

عندما بدأ جهازي المحمول يرنُّ، ونظرت إلى الرسائل، فها هي التغييرات التي كان كان المواطن يحلم بها منذ زمنٍ، فها هي حقيبة الصحة تذهب إلى طبيبٍ مشهورٍ يعلم ما تحوي هذه الحقيبة من ملفات ساخنة، وتلتها كثيرٌ من الرسائل التي تُبشِّر بفجرٍ جديدٍ وسماء صافية لا تتخللها إلَّا بعض الغيوم.

وقد كنتُ أبحث بين طيات هذه الرسائل عن أهم حقيبتين في اقتصاد الدولة وهما التجارة والعمل، ولكن خاب أملي وضاعت فرحتي وتلاشت آمالي التي أتطلع إليها كمواطنةٍ تعاني مثل غيرها من أوضاعٍ زئبقيةٍ لوزارتيِّ التجارة والعمل...

ولنبدأ بوزارة التجارة، فكما هو معروف في أيِّ بلدٍ من العالم المتقدم، تحمل وزارة التجارة العبء الأكبر للنهوض باقتصاد الوطن وعدم الاعتماد على منتجٍ أو اثنين للنهوض بالاقتصاد، ولكن لسببٍ ما أجهله، وأنا متأكدة أن كثيرًا من الناس لا يعرفون طبيعة عمل وزارة التجارة، فهل هي لضبط الأسعار في السوق المحلية؟ فإن كان ذلك فهي فشلت، وإن كانت لضبط حماية المستهلك من الغش التجاري والمواد الفاسدة، فهي فشلت، وإن كانت لضبط الاحتيال والنصب في مجال العقارات، فهي فشلت، وإن كانت لضبط التجار وعدم تلاعبهم بالمواطنين فهي فشلت، وإن كان .... وإن كان.... فهي لم تنجح.

نحن نعرف من خلال الإعلام أن في دول العالم الأول أن المسئولين إن فشلوا فعندهم الجرأة أن يُقدِّموا استقالاتهم لمصلحة الوطن والمواطن، مترفِّعين عن أيةِ حساسيةٍ وإن كانت سلبية، فأين نحن منهم؟ ومتى ننهض باقتصادنا إلى مرتبة

الدول الناجحة اقتصاديًّا؟ ومتى نتنازل عن مناصبنا في حال فشلنا؟ متى نقدم مصلحة الوطن على أنفسنا؟ أسئلة كثيرة ولابد لها من إجابةٍ.

فقد قال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: "مَن خشي الله فاز، ومَن استند للجهل ترك طريق العدل، ومَن أُعجَب برأيه ضَلَّ، ومَن كابر في الأمور عطب، ومَن استغنى بعقله زلَّ، ومَن علم ساد، ومَن ساد استفاد".

فلنرجع إلى أخلاقيات الرسول الأمين ﷺ في التجارة، فلنا فيه وفي صحابته الكرام أكبر مثلٍ للأمانة في التجارة، لنتعلم ونستفيد قبل فوات الأوان.

العمل أو لا عمل !!

الاثنين ٢٣ مارس ٢٠٠٩

أبدأ بالصلاة على رسول الله وعلى آله، ثم بالعمل الذي أوصانا الله عز وجل في مواقعٍ كثيرةٍ بالقرآن لا تُحصَى عددًا، والأحاديث النبوية التي تُنوِّه بأهمية العمل والعلاقة بين العامل وصاحب العمل ونوعية الأعمال وأهميتها دينيًّا ودنيويًّا، فلنبدأ من قمة الهرم، فمَن المسئول في وزارة العمل عن القرارات الجوهرية التي على أساسها نعمل بها؟

كان ياما كان في مرحلة الهناء الطفرة والارتياح لم توجد سعودة ولم توجد سوقًا سوداء للفِيَز إلَّا ما قَلَّ، وكلٌّ كان لديه عملٌ من مواطنٍ ومقيمٍ، وكنت عندما تطلب فيزا تمنحك الجهات المسئولة اثنتين، وكان المواطن العادي يستطيع أن يفتح محلاً أو تجارةً صغيرةً يصرف منها على عائلته بدون مشاركةٍ من أحدٍ... أما الآن فأصبح الناس باطلين عن العمل (يا للسخرية) بسبب السعودة أم لعدم إيجاد العمل، كيف؟ فتوجد في البلاد وظائف بأعدادٍ هائلةٍ لا يعمل بها المواطن السعودي رغم أنها من أشرف وأقدس المهن الموجودة على سطح هذا الكون وهي خدمة الحرمين الشريفين بكلِّ وظائفها التي يحتكرها المُقيم بكلِّ جوانبها، لماذا لا تُسَعْوَد هذه الوظائف؟ جميعها من مهندسين وعُمَّال؟ ولماذا أغفلتِ هذه النقطة يا وزارة العمل؟ بينما أنتم مشغولون بالمواطن الصغير الذي معاملته تأخذ سنينًا لتُحَلَّ، فتَنحَلُّ تجارته ويغلق تجارته ومحله إن كان فتحه في البداية، ويصبح عاطلاً عن العمل إن لم يقدر أن يدفع ثمن الفيزا في السوق السوداء التي تكلِّف ما بين ٢٠ - ٦٠ ألف ريال وفقًا للجنسية!!

ولماذا لا تبدأون بسعودة الوظائف في الشركات الكبيرة التي تأخذ فيزا بعشرات الآلاف، بينما يُحاسَب المواطن الضعيف أو المتوسط الدخل على طلبه تأشيرة؟

أين محاكم وزارة العمل التي تبعث الرعب بقلب كلَّ سعودي وسعودية عندما لا يتحلَّى بأخلاقيات ونظام العمل كما الأجنبي؟ أين العقود التي تُحتَرم وتُوثَّق من وزارة العمل على ألَّا تُنتَهك وتتوقف الأعمال بسبب زفاف أخت أو صديق أو بدعوة بلوت مع الأصدقاء؟

فالقضاء على البطالة يحتاج منَّا أن نعمل على تغيير الفِكر ومفهوم العمل كقيمةٍ إنسانيةٍ، قبل أن يكون غلافًا اجتماعيًّا، وأن نرى حسَّ مسئولية العمل عند وزارة العمل أولاً ثم ننشرها عند أبنائنا وبناتنا وشارعنا بدون حساسيات.

لم ننجح في استراتيجية كلمة السعودة التي استُعمِلَت لإفشال أيَّ مشروعٍ يفكر فيه المواطن السعودي قبل غيره (المواطن العادي بدون وساطات) بأن يبدأه أو يتجرَّأ على فتح ملف لدى وزارة العمل؛ لأنه لن يعمل بكلِّ بساطةٍ!!

إلى متى سنتكل على النفط كمصدر رزق للبلاد ونعرف أن البلاد محتاجة إلى التجارة بكلِّ أنواعها وتهتم بتسهيل لا بتعقيد العمل للمواطن وتعامله باحترام، لا كمَن مسلط سيف العمل يا وزارة العمل؟ { **وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ** }(١) فإن الله يراك وإن كنت لا تراه فهو يراك..

وللحديث بقية...

(١) سورة التوبة ، الآية ١٠٥

اللاوطنية والبيروقراطية

الاثنين ٣٠ مارس ٢٠٠٩

أبدأ كالعادة بالصلاة على نبينا محمد بن عبد الله وآله وصحبه وسلم. قال الله تعالى: { يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّـهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّـهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا }(١) وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال، قال رسول الله ﷺ: (تَجِدُونَ النَّاسَ مَعَادِنَ فَخِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الإِسْلامِ إِذَا فَقِهُوا وَتَجِدُونَ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ فِي هَذَا الأَمْرِ أَكْرَهُهُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ فِيهِ وَتَجِدُونَ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ ذَا الْوَجْهَيْنِ الَّذِي يَأْتِي هَؤُلاءِ بِوَجْهٍ وَهَؤلاءِ بِوَجْهٍ)(٢).

فلنتمعن بالآية والحديث ونقارن بواقعنا سنجد أننا نعيش حياةً ضنكًا.

في حديث تاريخي لخادم الحرمين الشريفين استعمل كلمة "نعمل" أداةً لتحفيز هذه الأمة التي اصطفاها الله سبحانه وتعالى لنكون أمةً وَسَطًا تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، المليك: لنعمل لغدٍ سعوديٍّ يشرق بالرفاه ويزدهر بالتسامح، تنمية مُستدامة تعطي الأولوية لخدمات المواطن بشكلٍ مباشرٍ.

كلمات تَنُمُّ عن حسٍّ عميقٍ بالمسئولية وإدارةٍ حكيمةٍ، ولكن أين أجهزة الوزارات الحكومية من هذا؟ { أَطِيعُوا اللَّـهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ }(٣) أين نحن كمواطنين ومسئولين من هذا الأمر؟

للأسف عندما ننظر إلى واقعنا وواقع أجهزتنا الحكومية ومقرراتنا الدراسية ومعيشتنا فإننا نعيش واقعًا مغايرًا تمامًا عمَّا يأمرنا به الله ورسوله ثم أولي أمرنا، أين نحن في مصداقيتنا ووطنيتنا؟ فقد هجمت علينا مصطلحات البيروقراطية من

---

(١) سورة النساء ، الآية ١٠٨
(٢) رواه البخاري ومسلم
(٣) سورة النساء ، الآية ٥٩

حيث لا نعلم، فقد كنا نرى دولاً مجاورةً كمصر والمغرب الشقيقة يستفحل فيها الفقر والرشاوي والاحتيال التجاري والحكومي وقد كنا نستغرب من واقعهم وعدم تقدمهم مع أنهم يملكون أشهر الأئمة والاقتصاديين والعلماء والأطباء ولكن قتلتهم البيروقراطية، هل مصيرنا سيصير إلى ما استفحل في الدول المجاورة؟

عندما نرى الغش التجاري على مرأى من الجميع، نشرب حليبًا فاسدًا ونضع الشامبو المسرطن على رؤوس أولادنا، ونأكل الشكولاتة الملوثة بالسالامونيلا، وأسعار السيارات ليس لها مُحاسِب، والأراضي تُبَاع بدون صكوك، ومشاريع تُبَاع بدون تصاريح و....و..و..، وكلّ هذا تحت عين ومرأى الوزارات المعنية، كلُّ شيءٍ أصبح في الإعلان، أين ذهبت وطنيتنا؟

في أية مرحلة منذ التأسيس تلاشت حتى أصبحت ذكرى جميلة نرويها لأولادنا على أنها من الماضي؟ فالملك عبد العزيز جاهد وأولاده لتأسيس دولة يعتز بها كلُّ مواطنٍ سعوديٍّ، فأين نحن من هذا الماضي؟ وكيف نخرج من هذا المرض المستعصي؟... أسئلة كثيرة، ولابد لها من أجوبةٍ وحلولٍ بقيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين عفاه الله وأرجعه إلى وطنه بالسلامة، نتطلَّع إلى فجرٍ جديدٍ ينقذ أمة أثقلتها العولمة بعواصفٍ رمليةٍ أعمتها، فلنمسح الغبار، والقشور، والفساد، ونبني لأولادنا وطنًا مبدأه الأول والأخير الوطنية.

ولكن لن يكتمل هذا الإصلاح والأوامر السامية إلَّا بمساعدة الوزراء ومتابعتهم للأمور لحين إنجازها على الأرض والواقع، لا أن تظل أحلامًا وكلامًا.

(مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنَجِّيَهُ اللَّهُ مِنْ كَرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلْيُنْظِرْ مُعْسِرًا أَوْ يَضَعْ عَنْهُ) (١)

صدق الرسول ﷺ، ولنا في الرسول أسوة حسنة.

- **همسة إنذار وطنية:**

"السبت أجازة"؟

---

(١) رواه مسلم

النصيحة والتكنولوجيا

الاثنين ٦ أبريل ٢٠٠٩

أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وأشهد أن محمدًا بن عبد الله قد أدَّى الأمانة ونصح الأمة، فقد قال الرسول ﷺ أن الدين النصيحة، وانصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا، فقالوا كيف يا رسول الله؟ فقال ﷺ: المظلوم بمساندته والظالم بنصيحته، وكذلك: (ثَلاثٌ لا يُغِلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ : إِخْلاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَمُنَاصَحَةُ وُلاةِ الأَمْرِ، وَلُزُومُ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ)[١] ولا يتخلص عبدٌ من الشيطان إلَّا بالإخلاص لقول الله عز وجل { **إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِين** }[٢].

ونرى ولاة أمورنا من قمة الهرم خادم الحرمين الشريفين يخصِّصون يومًا أو يومين في الأسبوع لمقابلة المواطنين من رجال ونساء لحلِّ مشاكلهم والإطلاع المباشر على أمورهم، فأين وزرائنا من هذا الفعل، خصوصًا وزارات العمل والتجارة والصحة والتعليم وبقية الوزارات المعنية بشئون المواطن من هذا، فهم في أبراجهم العاجية لا يرون ما يُقدَّم إليهم من معاملات، إلَّا ما يختارها مساعدوهم... أين نحن من استعمال التقنية الحديثة؟ من إنشاء موقع لكلِّ وزيرٍ على الشبكة العنكبوتية يطَّلع منه على مشاكل المواطن ويبحث عن حلها مباشرةً عبر بريده الإلكتروني دون وسطاء؟ لماذا لا تُستَعمل التقنية الحديثة لحلِّ مشاكل المواطنين من السيدات والرجال سواءً بدون تفرقةٍ؟ ويُنشَر عنوان كلَّ وزيرٍ في وسائل الإعلام، ليقرأه كلُّ مواطنٍ أو مواطنةٍ ويبعثوا بهمومهم ومشاكلهم ورؤيتهم

---

(١) رواه الإمام أحمد
(٢) سورة الحجر ، الآية ٤٠

لكلِّ وزيرٍ مَعنِيًّا بالأمر، حينها لن يوجد لأيِّ وزيرٍ حجةً بأنه لم تصل له هذه المعاملة أو تلك، أو لم يطَّلع على هذه المشكلة أو تلك.

فمن الأولويات أن يوجد آليةً وهيكلةً جديدةً لكلِّ وزيرٍ بحيث يُدرَج تحت مهامه اليومية أو الأسبوعية بندٌ معينٌ بأن يجعل يوم في الأسبوع كما عوَّدنا عليه الخلفاء الراشدين كما كان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه عندما بُعِثَ لكلِّ ولاته في جميع الأمصار عند توجيهاته عن كيفية ونوعية تصريف أمور المسلمين في كلِّ بقاع الأرض التابعة للخلافة حينذاك: "أما بعد، فلا تحتجب عن رعيتك، فإن احتجاب الولاة عن الرعية شعبة الضيق وقلة علم بالأمور، والحجاب يقطع عنهم علم ما احتجبوا دونه، فيضعف عندهم الكبير ويعظم الصغير، ويقبح الحسن ويُحسَّن القبيح ويُشاب الحق بالباطل، وإنما الوالي بشر لا يعرف ما يواري عنه الناس به من الأمور، وليس على القوم سمات يعرف بها ضروب الصدق من الكذب، فإنما أنت أحد الرجلين: إما امرؤ شحت نفسك بالذل في الحق ففيم احتجابك من حق واجب عليك أن تعطيه وخُلُق كريم تسد به؟ وإما مبتلى بالمنع والشح فما أسرع زوال نعمتك، وما أسرع كف الناس عن مسألتك إذا يأسوا من ذلك، مع أن أكثر حاجات الناس إليك ما لا مؤونة فيه عليك من شكايةٍ، مَظلمةٍ، أو طلب إنصاف فانتفع بما وصفت لك، واقتصر على حظك ورشدك إن شاء الله" (١).

كلمات خالدة استقاها الصحابي الجليل من معلمه رسول الله ﷺ: (أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا).

فلنستعمل هذه الكلمات الخالدة ونطبِّقها مع استخدام كلَّ التقنيات الحديثة التي سخَّرها الله لنا للتواصل مع المواطن والمواطنة، ولنجعل سيرتنا وطريقتنا مثالاً عظيمًا يُحتَذى به في أقطار الدنيا، ولنستعمل العلوم والتكنولوجيا التي حبانا الله بها لتسهيل وتقريب المسافات بين الناس وولاة أمورنا في شتَّى مجالات الحياة.

---

(١) نهج البلاغة

إلى معالي وزير العمل

الاثنين ١٣ أبريل ٢٠٠٩

نبدأ بالصلاة على نبي الرحمة سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...

استرعى انتباهي نداء عاجل بجريدة المدينة في الصفحة الأولى إلى وزير العمل في يوم الأربعاء ٨ /٢٠٠٩/٤، فحواه ما كتبتُ عنه في مقالٍ سابقٍ، وناشدتُ فيه وزير العمل لوضع حلول عاجلة لهذه المشكلة وهي السوق السوداء للتأشيرات وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، وألحقتها بآيات قرآنية وأحاديث نبوية وما يكفي من الانتقادات والنصيحة لمعالي الوزير والوزارة ككلٍّ؛ ليستفيدوا من المصارحة والشفافية ما بيننا نحن كمواطنين نعاني من مشكلةٍ كبيرةٍ مستعصيةٍ وبين معالي الوزير والقائمين على مصلحة المواطن في وزارة العمل.

والسؤال هنا: هل يقرأ معالي الوزير الصحف؟ ومشاكل الفِّيَز والعمالة ومكاتب العمل والسوق السوداء ومشاكل السَّعْوَدة؟ أم هو مشغول دائمًا بوضع استراتيجيات لا واقعية ليس لها صلة بأرض الواقع ومعاناة المواطن البسيط من تاجرٍ أو ربِّ أسرة أو مؤسسةٍ؟... فالواضح هنا أن الجميع يعاني، ولكن لا حياة لمَن تنادي.!

أين الوزارة ككلٍّ من هذه المشاكل التي تتفاقم يومًا بعد يومٍ، هل يعمل معالي الوزير لوحده لحل هذه المشاكل أم يوجد فريق عمل متكامل يعمل لحل (أو لزيادة) هذه المعضلات والطلاسم التي تعمل بها الوزارة؟

فإن خادم الحرمين الشريفين وولي عهده وسمو النائب الثاني وكل ولاة أمورنا من أصحاب السمو يجاهدون ليلاً ونهارًا لتذليل كلَّ العقبات للمواطن ويوجد لديهم

فريق متكامل لمتابعة كل ما ينشر في الصحف من مشاكل لتوصيلها إليهم ليباشروا بحلها فورًا بدون وسطاء، وكما ذكرتُ في مقالي السابق فهم يقابلون المواطنين مباشرةً كلَّ أسبوعٍ، فإلى متى سننتظر يا معالي الوزير حلولك الجذرية والدائمة لمشاكل الفيز والعمالة والعقود والسعودة؟ إلى أين ستقودنا سياسة وزارة العمل المتخبطة بدون قوانينٍ دائمةٍ تأخذ بالاعتبار حقوق المواطن والعامل؟

كما أنني أناشد مجلس الشورى مُمثَّلاً في رئيسه الجديد أن يناقش المعنيين بوزارة العمل ويجد آليات معينة لكي يستطيع المواطن أن يعيش براحةٍ وطمأنينةٍ بدون تهديدات "إذ لم تدفع...."

فلننظر إلى قمة العشرين الاقتصادية التي عُقِدَت في لندن وترأسها خادم الحرمين الشريفين وكانت بلادنا المثال الأعلى كاقتصادٍ إسلاميٍّ تجاوز المحنة العالمية بأقل الخسائر بفضل الله ثم سياسة ولاة أمورنا وعقيدتنا التي أرسى أسَّسها نبينا ﷺ، فمنذ أن بدأتُ أقرأ تاريخ الأمة الإسلامية والسيرة النبوية وتاريخ الخلفاء الراشدين وأنا في حيرةٍ وتمعُّنٍ واسترسالٍ ودهشةٍ، هل يعقل أننا كأفضل أمة إسلامية أخذت منهاجها في الحُكم من القرآن والسُّنَّة أن نبلغ هذا المبلغ مما توصلنا إليه من فسادٍ وسوء إدارة وتنفيذ خطط معينة داخل الوزارات لا تعني البلد في شيءٍ بل هي مُستَقاة من تجاربٍ عربيةٍ وغربيةٍ، فهانحن في وزارة العمل نجد مزيجًا من هذه السياسات المجبولة التي حتمًا لا تناسب بلدنا، ففي سِيَر التاريخ الناجحة لم أجد أحدًا من الخلفاء الراشدين يأمر ولاته بتعريب الوظائف أو حجبها عن الناس قياسًا بجنسيتهم ودياناتهم، فلماذا نحجب هذا كله وندمِّر اقتصادنا على أيدي الوزارات التي أعطاها الملك - حفظه الله - المسئولية والثقة ليخدموا البلاد والعباد على أفضل وجه؟ فكيف لنا أن نمضي ونستمر ونضع أُسسًا لخطط متغافلين ما يواجهه وطننا الحبيب من إعاقةٍ في تطبيق الأسس المأمور بها؟

■ **همسة الأسبوع:**

تحية إجلال وتقدير إلى سمو سيدي الأمير نايف بن عبد العزيز للثقة الملكية وبجهده المتواصل الدَّؤوب لحل وتسهيل أمور المواطنين، ففي عدد المدينة ليوم الخميس ٢٠٠٩/٤/٩ عنوان أثلج صدري وأثبت صحة كلّ ما ذكرته في مقالي من حرص ولاة أمورنا على تذليل الصعاب في أمره دراسة إنشاء شركات تقوم باستقدام وتشغيل العمالة لدى طالبيها لتقليل تكلفة استقدام وتشغيل العمالة المنزلية لدى المواطنين وبالتالي القضاء على العمالة السائبة، فأين وزارة العمل من هذه الحلول الحازمة والصائبة والجذرية؟

- { وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ }(١)

(١) سورة التوبة ، الآية ١٠٥

رسائل عاجلة

الاثنين ٢٧ أبريل ٢٠٠٩

عَبْرَ زاويتي هذه أبدأ بالاعتذار إلى الجهاتِ العُليا في وزارة العمل، بدايةً من وزير العمل ونائبه إلى القائمين على شؤون المواطن، على إساءة بعض الجهات منهم فهم "همسة الأسبوع" في المقال السابق «مَن أمِنَ العقوبةَ أساء الأدب» فهي مُوجَّهة في المقام الأول إلى كل مواطنٍ يتحايل على القانون بطلب تأشيرات لبيعها، ولكل شركةٍ أو مستشفى تقبل بإيواء هذه العناصر من المهندسين والأطباء، وإلى كل مَن يساعدهم بالتهرب من العقوبة من مسئولٍ أو مواطنٍ.

• • • •

- **الإعلام والمصداقية:**

في حديث معاذ ﷺ، قوله ﷺ: «وَهَلْ يُكَبُّ النَّاسَ فِى النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ - أَوْ قَالَ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ - إِلَّا حَصَائِدِ أَلْسِنَتِهِمْ».

وقال الله تعالى: { **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ**}(١).

في هذه الآية الكريمة بيانٌ واضحٌ لأهمية صيانة اللسان عن كل ما هو كذب وغيبة ونميمة أو قذف، وقال الله تعالى: {**مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ**}(٢).

فإنني أناشد كل صحفي وصحفية أن يلتزموا بآداب الإسلام بنقل الأخبار بمصداقيةٍ مطلقةٍ بدون زيادةٍ أو حذفٍ لتغيير نوعية الخبر للإثارة والتشويه بما تشتهي نفس الكاتب أو أهواؤه.

---

(١) سورة الحجرات، الآية ٦.
(٢) سورة ق، الآية ١٨.

• • • •

- **الشباب ثم الشباب ثم الشباب:**

فيما يُسئَل العبدُّ عنه: عمره فيما أمضاه وشبابه فيما أبلاه...
شبابنا هم ثروتنا وأملنا، ومستقبلنا، فكل أزمات الأمم هي في شبابها، وكل نجاح الأمم في شبابها، وهاهنا أناشد شبابنا وشاباتنا أن يشمِّروا عن سواعدهم وينزلوا إلى مجال الجهاد في سبيل الله في القرن الواحد والعشرين بالعمل والعلم والتعليم والتدبُّر في كل صغيرةٍ وكبيرةٍ، وأن نجعل مستقبل آبائنا وأمهاتنا مليئًا بالسعادة والطمأنينة عبر مجاهدة الأبناء لإرضاء الله عز وجل ثم أرحامهم، لنماء هذه البلاد ورِفعتها عبر الترفُّع عن صغائر الأمور والاقتداء بسيرة الرسول الأعظم ﷺ وبناته وأزواجه وصحابته بعيشة التواضع والزهد والعمل بكل أطيافه للوصول إلى قمة الهرم والراحة الدنيوية والأبدية.

• • • •

- **المرأة مرآة:**

عبر الأجيال والعصور تبقى الأمُّ هي المُربِّيَة الأولى والأرض التي تنبتُ منها الزروع بكل أطيافها ومذاقها، فلتُحسِن كل أمٍّ تربية أبنائها، فهُمْ مرآتها التي ترى فيها صورتها، تربية صالحة أو فاسدة.. فهنا أناشد كل أمٍّ أن تعود إلى بيتها وتنتبه إلى تربية أولادها وتجعلهم هدفها الأول في حياتها، فما ضاعت الأمم إلا من أمهات انشغلنَ بوظائفهنَّ وحياتهنَّ عن أبنائهنَّ، وآباءٍ عن عائلاتهم.

• • • •

- **الطريق إلى السعادة:**

قال الإمام الشافعي:

عَليكَ بِتقوى اللهِ إن كُنتَ غافِلاً ... يأتيكَ بالأرزاقِ مِن حَيث لا تَدري

فَكيفَ تَخافُ الفَقرَ والله رازقٌ ... فَقَدْ رَزَقَ الطَّيرَ والحوتَ في البَحر

ومَن ظَنَّ أن الرِّزقَ يأتي بِقوةٍ ... لَمَا أَكلَ العصفورُ شيئًا مع النَّسر

تَزولُ عَن الدُّنيا فإنَّكَ لا تَدري ... إنْ جَنَّ لَيلٌ هَلْ تَعِشْ إلى الفَجر

فَكَم مِن صَحيحٍ ماتَ مِن غَيرِ عِلَّةٍ ... وَكَم مِن سَقيمٍ عاشَ حينًا مِن الدَّهر

وَكَمْ مِنْ فتىً أمسى وأصبحَ ضَاحِكًا ... وَأَكْفَانُهُ فِي الغيبِ تُنْسَجُ وَهو لا يَدْري

فَمَنْ عَاشَ أَلْفًا وَأَلْفينِ ... فلابُدَّ مِنْ يومٍ يَسِيرُ إلى القَبْرِ

• • • •

- **همسة الأسبوع:**

(اللبيبُ بالإشارةِ يفهمُ).

وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى

الثلاثاء ٢٨ أبريل ٢٠٠٩

تلقيتُ شاكرةً من معالي نائب وزير العمل "الدكتور عبد الواحد الحميد" مكالمة عقب نشر مقالي الأسبوع المنصرم، مصارِحًا ومُفسِّرًا ومعَاتِبًا عما كتبتُه عن وزارة العمل.. فقد فسَّرَ لي شاكرًا أن وزارة العمل لا تعمل بقوانينها وحدها، بل بآليةٍ معينةٍ مع الوزارات والسلطات الأخرى والتي لا تستطيع بموجبها الانفراد بسياسات العمل لوحدها، وهاهنا أتساءل: إذن نحاسب مَنْ؟ ونطلب ممَّن الحلول؟ فإن كانت كل وزارة أعطاها ولي الأمر كامل الصلاحيات لتنجز الآليات لمساعدة المواطن، تتحجَّج بأن سياستها تتعطل لأن الوزارات والسُّلطات الأخرى لا تمكِّنها من أداء عملها بالشكل المناسب، فقد عدنا هاهنا إلى منظومة الدائرة المغلقة.

وَرَدَتْنِي على بريدي الإلكتروني عدة رسائل فحواها أن أشخاصًا يأخذون المئات بل آلاف من الفِيَز بدون حسيبٍ ولا رقيبٍ، والبعض الآخر يجاهدون لكي يحصلوا ولو على جزءٍ بسيطٍ من هذه التسهيلات، فقد قال الرسول الأعظم ﷺ: "لا أخاف على أمتي الفقر، بل أخاف عليهم كثرة المال".

فخادم الحرمين الشريفين وولي عهده والنائب الثاني يسعون جاهدين على ألَّا يفرِّقوا بين أحدٍ في هذا الوطن الغالي، ولكن المشكلة هي في الأجهزة الأخرى التي لا تنفذ ما أمروا به من إنصافٍ وعدلٍ، فعلى مَن تقع المسئولية؟

والحقيقة هاهنا أنه يوجد فروقٌ طبقيَّةٌ هائلةٌ في المجتمع، فمَن يملك المال الكافي لمجاراة مجتمعنا الذي بات لا يرى إلا المال كنعمة وعلو وسمو لا كنقمة تقود المرء إلى الهلاك؛ فالأرزاق بيد الله سبحانه وتعالى وليست بيد العبد، فهل من معتبرٍ؟ فكم من مواطن عاث في الأرض فسادًا بسرقة أموال الناس بالمليارات،

مازلنا نقرأ الأحكام عليهم في الصحف يوميًّا، ولكن هذه الفوضى والتكالب على المال وسوء استخدام السُّلطة تقع على مَن؟ فلابد من حلول، ولابد من أن نقف وقفة واحدة كوُلَاة أمورٍ ومواطنين للخروج من هذه المِحَن التي ستطال الجميع إذا لم نتحمل هذه المسئولية ونكفُّ عن الإشارة بأصابع الاتهام إلى الوزير والمواطن والأجنبي، ولنثبت لأنفسنا كمسلمين أولاً وسعوديين ثانيًا أننا أمةً وسطًا، بل خير أمة أُخِرجتْ للناس، نأمر بالمعروف وننهى عن المنكر بما يتلائم مع زمننا هذا ومشاكلنا تلك، ولكننا لا نسمع للأسف إلا التعليقات والانتقادات على ذاك المسئول وهذا التاجر الذين لا يُقَارَنُون بعدد المواطنين الذين يستغلون مواقعهم التي أُؤْتُمِنُواعليها في المجتمع مستغلين مواقعهم بالتدليس والتلاعب على المواطن.

كما استرعى انتباهي خبرٌ في الزميلة الوطن بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٥ أذهلني، وهو تعبيرٌ بسيطٌ مقارنةً بفحوى الخبر الذي يقول: أطباء ومهندسون بتأشيرة رعاة غنم! فمَن يعطي هؤلاء الفِيَز؟ يا وزارة العمل.. مَن يوظِّف هؤلاء؟ أين المحاسبة؟ أين التفتيش؟ أم التفتيش على المواطنين الشرفاء الصادقين فقط؟ فكلما سألنا نرى ونسمع نفس الجواب: أن الوزارة تعمل على مشاريع كبيرة لوضع حلول لهذه المشكلة أو تلك... فإلى متى وإلى أين ستقودنا هذه الآليات والتصريحات؟ فهانحن نواجه مشكلة مجتمع بأكمله من تكالُب على الرزق بطرقٍ غير مشروعة وعدم تَحمُّل المسئولية وتوجيه الاتهامات ووضع المسئوليات في غير محلها، ونسينا يومًا لا ينفع فيه مالٌ ولا بنون إلا مَن أتى الله بقلبٍ سليم.

- **همسة الأسبوع:**

(مَنْ أَمِنَ العقوبةَ أساءَ الأَدب).

إرضاءُ الناسِ غَايةٌ لا تُدْرك

الاثنين ٤ مايو ٢٠٠٩

تطالعنا الصُحفُ اليومية والوسائل المرئية والشبكة العنكبوتية بمشاكلٍ محليةٍ وعالميةٍ لا تشبه بعضها البعض البتة، فما عند حضارةٍ وشعبٍ ذو ملامحٍ معينةٍ وديانات متعددةٍ وأصولٍ مختلفةٍ، تتراوح مشاكلهم واحتياجاتهم وقابليتهم لتَفَهُّم مشكلة دون أخرى أو قبول وضع دون آخر، { **وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا**}- صدق الله العظيم.

فلماذا نحاول ونجاهد يوميًّا أن نكون الأفضل شهرة عند الناس بما يرى الناس ويتقبَّلون ويريدوننا أن نكون نسخةً مطابقةً لِمَا يشتهون أن نكون عليه وكما يفكرون وننظر بنظرتهم للخير والشر والحلال والحرام؟

فحتى في ديننا الحنيف نرى تصادمًا عنيفًا بين تطبيق وفهم هذه الآية من تلك من قِبَل المذاهب المتعددة والأطياف المختلفة من المدارس الفقهية، نعود مرةً أخرى بأننا خُلِقنَا لنكون مختلفين عن الآخر لتتلون الدنيا وتُشبِع رغبة ونفسية الإنسان الذي خُلِقَ عجولاً، فهنا لنستعد للعودة إلى الوراء أو للبداية، فعندما بدأ الله سبحانه خلق الكون لم يخلق شيئًا واحدًا ولكن أشياء لا تتشابه بالشكل أو بالصفة، فقد خلق الله كل شيءٍ حيٍّ من أصلٍ واحدٍ هو الماء، ومع ذلك تَنَوَّع خَلْقه؛ فهذا إنسان وذاك حيوان وتلك شجرة، ولا تتشابه المخلوقات حتى في التوائم الذين يُخلَقُون متشابهَين فلابد من الاختلاف، فلماذا نسعى أن نتشابه؟ لماذا نسعى إذًا في هذا العصر أن نكون كالإنسان في الغرب أو الشرق؟ أن تكون قَصَّات شعرنا متشابهة؟ ونريد لهندامنا أن يكون مطابقًا لِمَا تطلقه مؤسسات الموضة العالمية؟ ماكياجنا يجب أن

يكون بلونٍ معينٍ لهذا الصيف؟ سياراتنا المفروض أن تكون موديلاً معينًا لأكون من هذه الطبقة أو تلك؟ بيوتنا مُصمَّمة لهذا الفصل بهذه الألوان وهذا التصميم؟ طبقاتنا نريدها متساوية لا نرضى بواقعنا؟ نريد أن نكون مثل هذا أو ذاك، تكون أصواتنا جميلة مثل هذه المغنية، تكون صورتنا وملبسنا مثل هذا العارض ووسامته، بل نريد واقعنا مثل هذا المسلسل التركي أو ذاك المسلسل الأمريكي، أن تكون صحافتنا مثل تلك الصحافة الصفراء أو هذه الصحافة الرصينة، أن تكون حكومتنا مثل تلك الحكومة الغربية أو تلك الحكومة الشرقية، أن تكون مؤسساتنا وتعليمنا وتجارتنا مثل هذا المثال أو تلك التجربة؟ فإلى متى سنَنْجَرُّ إلى هاوية إرضاء الآخر؟ وهنا نطرح السؤال مَن هو ذاك الآخر؟ أهي تلك الحكومة الغربية؟ أو ذاك المثال الأمريكي؟ أو تلك التجربة الماليزية؟ فكل حضارةٍ لها تجاربها وخصوصيتها، ولكن مع العولمة وانفتاح الاقتصاد العالمي وتجربة الإعلام المفتوح فالكل يحاول جاهدًا أن يصبح مثل الآخر، باللون والصورة والمنهاج والمثال، هنا تضيع الهوية وتتلاشى الفروقات التي جَبَلَنَا عليها خالقنا، فقد خَلَقَنَا طبقات ودرجات، فلماذا لا نرضى بالفطرة؟ والاقتناع بهويتنا والحفاظ عليها والتمسك بأعظم هبة أعطانا الله إيَّاها في هذا العالم وهي الإسلام والقرآن ونرضي ربنا أولاً ثم أنفسنا ثانيًا؟.

- **همسة الأسبوع:**

لنختلف بالاجتهاد.. ولنتشابه بالعمل الصالح.